



ARDD

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

قضايا المناصرة للمرأة

موجز سياسة

العدد 2

الهشاشة المالية للمرأة :
التحديات التي تواجه المرأة بالديون والقروض

شباط/فبراير 2021

تقدير

تعمل منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) على إعداد سلسلة من موجزات السياسات في إطار مشروع "تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في المناصرة القائمة على الأدلة ضمن الأجندة الوطنية للمرأة والأمن والسلام"، والذي يتم تنفيذه بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبتمويل سخي من حكومات كندا، وفنلندا، والنرويج، وإسبانيا، والمملكة المتحدة. وتُقدر منظمة النهضة (أرض) دعم شركائها من منظمات المجتمع المدني التي تديرها النساء والمشاركة في تنفيذ هذا المشروع والذي يستند إليه موجز السياسات هذا، وتتوجه بالشكر للمستجيبات ممن أجريت معهن المقابلات من ممثلات هذه المنظمات على مساهمتهم القيمة.

1. ملخص

خلال شهر آب/أغسطس 2020، جمعت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) بيانات من 506 امرأة في الأردن لقياس وضعن المالي، ولاسيما فيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 على أوضاعهن المالية بما في ذلك الديون. وقد أدى تحليل البيانات، المصحوبة بمعلومات ووجهات نظر 19 منظمة مجتمعية مشاركة في هذا المشروع، إلى الخروج بنتائج مفيدة للغاية فيما يخص مديونية المرأة. وبشكل عام، كشفت جائحة كوفيد-19 عن الوضع المالي الهش للمرأة، فعند النظر إلى جوانب مختلفة من حياة النساء (الوضع القانوني، والمستوى التعليمي والوضع المدني/الحالة الزوجية)، تُظهر البيانات أن هذه العناصر جميعها حاسمة وضرورية لفهم نوع الدَّين المترتب عليهن ومدى هشاشة أوضاعهن. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار الجهات الفاعلة غير المؤسسية التي تقدم المساعدات المالية للاجئات السوريات يثير مساور القلق بشأن المخاطر المحتملة لتعرضهن لإساءة المعاملة.

2. بداية غير مواتية: تدني الموارد الاقتصادية للمرأة في الأردن

في الفترة التي سبقت جائحة كوفيد-19 ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2018، فقد كان مؤشر التنمية الجندرية GDI هو 0.654 للإناث و0.754 للذكور. وهذا الفرق يعني أنه بينما تم وضع الذكور في مرتبة مرتفعة ضمن فئة التنمية البشرية، تدني مؤشر النساء ليصبح ضمن تصنيف فئة التنمية البشرية المتوسطة.

ويقاس مؤشر التنمية الجندرية أوجه عدم المساواة بين الجنسين من حيث الإنجاز ضمن ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: الصحة، والتعليم، والسيطرة على الموارد الاقتصادية (حيث يُقاس بنصيب الفرد التقديري من الدخل القومي الإجمالي). وبلغ الدخل القومي الإجمالي المُبلَّغ عنه 2,734 دولاراً أمريكياً للإناث مقابل 13,665 دولاراً أمريكياً للذكور.

الوصف الديمغرافي للمشاركين في الدراسة

شاركت في الدراسة نساء من 11 محافظة؛ وجاءت معظم الإجابات من محافظات الزرقاء، والمفرق، وعمان، وإربد والكرك. وبالنسبة لحالتهن المدنية/الاجتماعية: فثمة 299 امرأة متزوجة من بينهن، و29 أرملة، و89 مطلقة و79 امرأة عزباء. علاوة على ذلك، بلغ عدد النساء المعيلات لأسرهن 143 امرأة على النحو التالي: 33 أرملة، و66 مطلقة، و38 متزوجة و6 عزباوات. وتُقدر متوسط عدد الأطفال المُعالين لكافة الفئات (ماعد العزباوات) بين 3.04 و3.07 طفلاً. وبلغ متوسط عدد أفراد الأسرة لكل عائلة 4.9 فرداً في حالة الأرامل، و5.4 فرداً في حالة المطلقات و5.3 في حالة المتزوجات.

1. الدخل والحالة الاجتماعية: وضع مأساوي للمطلقات والأرامل

يسلط تحليل إجابات النساء على الأسئلة المتعلقة بدخل الأسرة المعيشية الضوء على الوضع المالي المأساوي للمطلقات والأرامل. وكما يتضح من الرسم البياني، فقد حصلت المطلقات والأرامل على الحد الأدنى من الدخل: حيث بلغ دخل 64% من المطلقات و56% من الأرامل أقل من 150 ديناراً أردنياً، مقارنة بنسبة 19% من المتزوجات (عند النظر إلى دخل الأسرة المشترك). وكانت هذه النسبة أعلى بين المعيلات: حيث قالت 72% من المطلقات أن دخلهن يقل عن 150 ديناراً أردنياً في الشهر، كما قالت 32 امرأة معيلة أن لا دخل لهن على الإطلاق.

وأشارت المنظمات المجتمعية الشريكة إلى أهمية مقارنة هذه البيانات فيما يتعلق بالحالات الفردية، حيث تُحدث الممارسات الاجتماعية الثقافية فرقاً هاماً في حياة هؤلاء النساء.

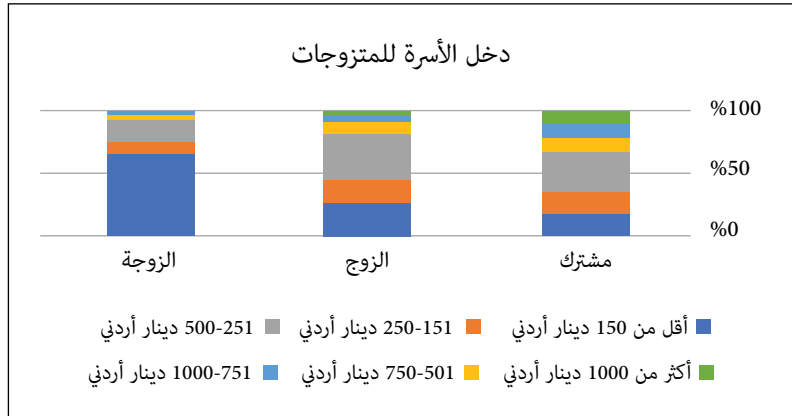
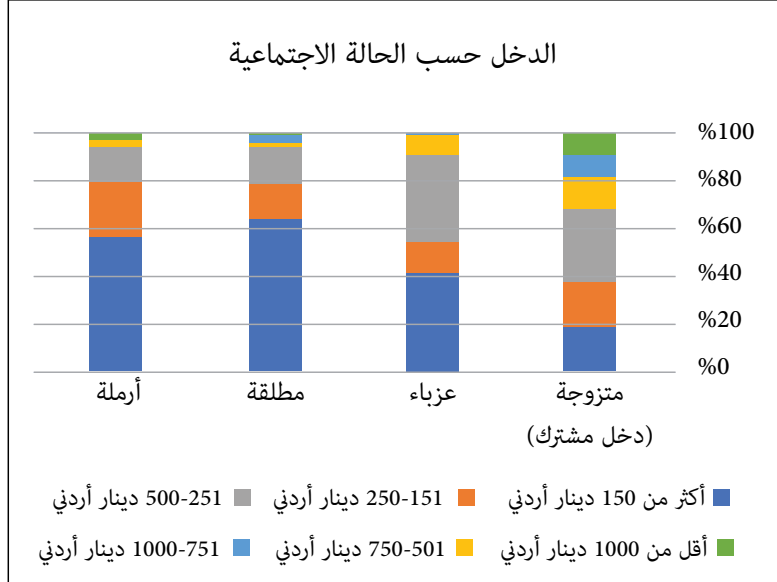
”تقدّم الأسر في بعض الأحيان الدعم للمطلقات والأرامل، ولكن يعتمد الوضع على ما إذا كانت هذه الأسر مستعدة لتقديم الدعم المالي أو قادرة على ذلك، ناهيك عن تقبّل الحالة الاجتماعية الجديدة للمرأة في حال كانت مطلّقة“

وشددت المنظمات المجتمعية الشريكة على تأثير النساء وأسرهن مادياً جراء أزمة كوفيد-19، ما أدى إلى وضع المتزوجات في حالة من الضعف المالي أيضاً. ويظهر تحليل دخل المرأة ضمن الأسرة المعيشية اعتماد المتزوجات الكبير على دخول أزواجهن، حيث أفادت 146 امرأة متزوجة (أي ما نسبته 49%) بأنهن لا يمتلكن دخلاً مستقلاً.

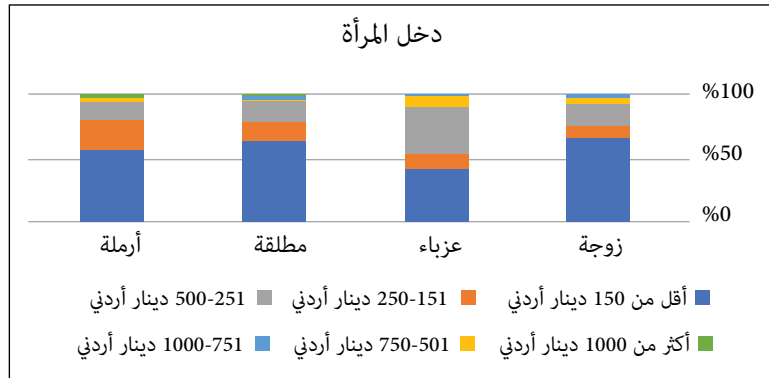
وتعمل البطالة وانعدام خبرة العمل المسبقة على إبراز ضعف المرأة وهشاشتها، فمن بين النساء الـ 299 اللاتي شملهن التحليل، أفادت 80 امرأة فقط بأنهن يعملن في الوقت الراهن، بينما قالت الأخريات البالغ عددهن 219 أنهن عاطلات عن العمل. ومن بين

العاطلات عن العمل، أفادت 200 منهن بأنهن لم يعملن قبلاً، على الرغم من تصريح نصفهن بأنهن قد أكملن تعليمهن الثانوي. ويعني وضع هذه المجموعة الكبيرة من النساء المتعلّقات والعاطلات عن العمل، مدى صعوبة قدرتهن على المساعدة في تقديم الدعم المالي لعائلاتهن عبر سوق العمل الرسمي/غير الرسمي.

وبأخذ هذا بعين الاعتبار، تُظهر مقارنة أخيرة لدخل المرأة وفقاً لحالتها الاجتماعية الكيفية التي تبرز بها المرأة المتزوجة، عند النظر إليها بشكل منفرد ودون احتساب دخل الزوج، كفتة أخرى تعاني من الهشاشة والضعف المالي.



وأخيراً، بينما لم تشمل البيانات النساء "المهجورات"¹ كفة في التحليل، فقد ألقى اتباع نهج تثليث النتائج مع المنظمات المجتمعية المشاركة الضوء على الحاجة إلى اعتبار هؤلاء النساء فئة تعاني من هشاشة وضعف كبيرين. وعلى حد تعبير إحدى المنظمات المجتمعية الشريكة:



"تضطر المهجورات إلى البحث عن ملاذ عند الوالدين فيما هن لا يزلن متزوجات شرعاً. ولا تحصل هؤلاء النساء في هذه الحالة على الدعم المالي لأسرهن، كما لا يستطيع أهلهن تقديم الدعم لهن على الدوام. وحتى حين ترفع مثل أولئك النساء دعوى قضائية، فإن الزوج لا يتقيد بالتزاماته القانونية، الأمر الذي يدفع المرأة في هذه الحالة إلى الاشتغال بأي نوع من أنواع العمل لإطعام أطفالها."

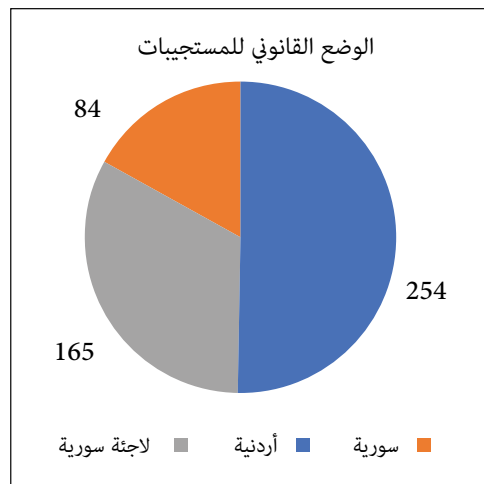
2. المديونية: الوضع القانوني والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي

عند النظر إلى الالتزامات المالية للمرأة، يميز هذا الموجز بين الديون والقروض التي حصلت عليها. ويُعرّف الدين في سياق هذا التحليل على أنه الأموال التي تدين بها المرأة لجهات إقراض غير مؤسسية، أما القرض فهو الأموال المقترضة من جهات دائنة ومؤسسية (أي البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر غالباً). ومن بين ما مجموعه 313 امرأة أفدن بتحملهن لديون مالية، أفادت 205 منهن بأنهن مديونات مقارنة بـ 108 نساء من المقترضات. وفي حين تقع كلتا الحالتين تحت بند الالتزامات المالية على المدين، فإن تحليل هاتين الفئتين يُظهر فروقات بارزة بينهما.

أ. الوضع القانوني يشكل فرقاً

يؤثر الوضع القانوني للمرأة في الأردن، سواء أكانت مواطنة أم مقيمة أم مهاجرة، وبشكل مباشر، على نوع الالتزامات المالية التي تتحملها. وفي حين تحصل الأردنيات على الحصة الأكبر من القروض، فإن للاجئات السوريات حصة أكبر من الدين.

ومن بين 205 امرأة أفدن بكونهن مديونات، فإن ما نسبته 50% منهن كن لاجئات سوريات مسجلات (106 امرأة)، و26% كن مواطنات سوريات مقيمات في الأردن (55 امرأة) فيما كانت 20% فقط منهن من الأردنيات (41 امرأة). وفي المقابل، فمن بين النساء الـ 108 اللاتي أفدن بأنهن حصلن على قروض، فقد كانت ما نسبته 82% منهن من الأردنيات، بينما شكلت المواطنات السوريات واللاجئات السوريات المسجلات 18% من هذا المجموع.



وأظهر تحليل للطريقة التي تستغل النساء فيها هذا الدين، أنه وبعض النظر عن وضعهن القانوني، فإن النساء يدخلن في الدين للدفع للبنود التالية وبشكل روتيني: الإيجار، والطعام، والمرافق كالكهرباء والماء وتسديد الدين في بعض الحالات.

وعلى عكس الدّين، فقد أظهر تحليل توظيف القروض فروقات هامة عند النظر إلى الوضع القانوني للمرأة:

- فيما يتعلق بالأردنيات، أُسْتُخدمت حوالي 47% من القروض لدفع تكاليف اقتناء السيارات، أو ترميم السكن/ التمويل السكني أو مصاريف الزواج (حيث شكلت هذه القروض الأعلى قيمة أيضاً). وأُستخدمت ثاني أكبر فئة من القروض (22%) لتسديد الديون السابقة، وأغلبها متعلقة بالأعمال. في حين أُستخدمت 8% منها فقط لتسديد الإيجار أو دفع فواتير استخدام المرافق كالكهرباء والماء لهن وأسرهن.

في سياق أزمة اللاجئين السورية، أشارت المنظمات المجتمعية الشريكة إلى أن "بعض السوريات والأردنيات يأخذن قروضاً بالاشتراك مع بعضهن للشروع في أعمالهن الخاصة، وذلك باستخدام الوضع القانوني للنساء الأردنيات".

- أما بالنسبة للاجئات السوريات، فكانت الغاية من معظم القروض هي تسديد الإيجار، ودفع فواتير استخدام المرافق وتسديد الديون السابقة، بما يشبه الطريقة التي تُوظف بها الديون أيضاً لهن وأسرهن.

ويرتبط الاستخدام المختلف للقروض والديون بالاختلاف بين قيمة كل منهما. ففي حين تقول الأردنيات بأنهن يحصلن على قيمة أعلى للقروض (أفادت 45 امرأة منهن بحصولهن على قروض تتجاوز قيمتها 5 آلاف دينار أردني)، فإن قيمة معظم الديون التي تحصل عليها اللاجئات لا تتجاوز 1,000 دينار أردني، ومع هذا، فلا تتجاوز النسبة الأكبر منهن عتبة الـ 500 دينار أردني.

أما الفرق الآخر فيما يتعلق بالقروض والديون فيكمن في حقيقة أنه ومن بين النساء اللاتي ذكرن بأنهن مديونات، فقد أفادت 33% منهن بأنهن سيتقدمن لطلب دين جديد في المستقبل، في حين قالت 20% فقط من النساء المقترضات بأنهن يملن إلى طلب قرض/دين جديد.

ووفقاً لإحدى المنظمات المجتمعية الشريكة، فبالإضافة إلى تحليل الوضع القانوني للمرأة في الأردن، فمن المهم أيضاً تضمين تحليل يتعلق بأوضاع الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين وذلك في ضوء القوانين الوطنية الحالية.

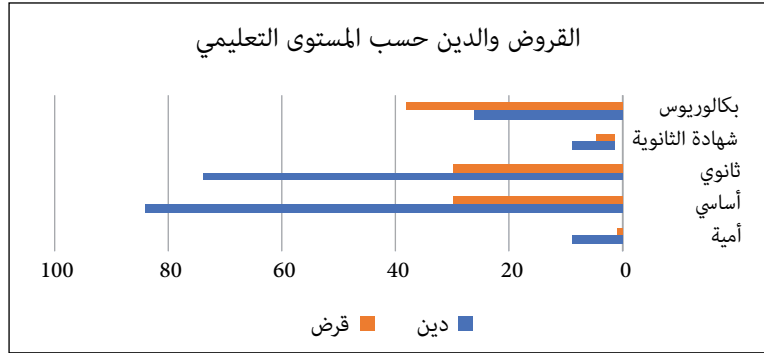
ب. الحالة الاجتماعية: المطلقات

أبرز تحليل للديون وعلاقتها بالحالة الاجتماعية مجدداً مدى هشاشة المطلقات وضعفهن: حيث أفادت 50% من المطلقات بكونهن مديونات، مقارنة بـ 43% من الأراامل والمتزوجات المديونات. وفي حالة النساء المعيلات للأسر، فقد ارتفعت نسبة المطلقات المديونات لتصل إلى 60%، بينما بقيت نسبة الأراامل عند نسبة 45%.

ج. المستوى التعليمي والمديونية

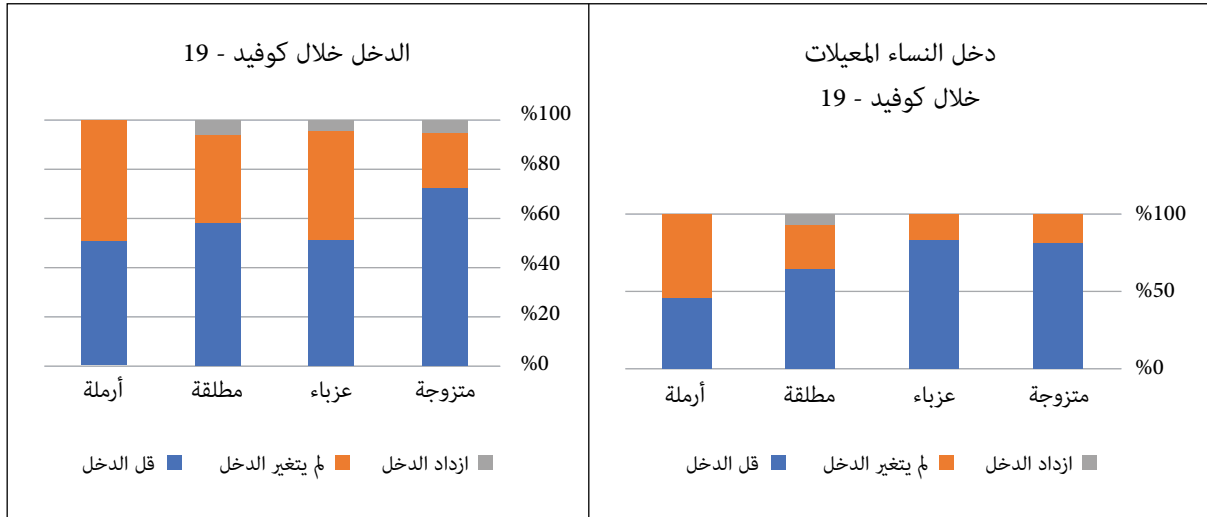
أظهر التحليل زيادة حجم القروض وانخفاض الديون مع ارتفاع المستوى التعليمي. وعلى العكس، فكلما انخفض المستوى التعليمي ارتفع حجم الديون وانخفضت القروض. ومن بين 506 امرأة جرت مقابلتهن، أفادت 20 منهن بأنهن أميات، و152 أفدن بأنهن قد أكملن تعليمهن الأساسي، مقابل 149 امرأة أكملت تعليمها الثانوي منهن، وقد حصلت 52 منهن على شهادة الثانوية العامة، في حين قالت 133 امرأة منهن بأنهن حاصلات على شهادات جامعية.

ويمكن استخلاص بعض البيانات المثيرة للاهتمام عند النظر في تفاصيل مستوى النساء التعليمي. فعلى سبيل المثال، ومن بين النساء العشرين اللاتي أفدن أنهن أميات، كانت 4 منهن أردنيات تتراوح أعمارهن بين 50 و70 عاماً، في حين كانت الـ 16 الأخريات سوريات ولاجئات سوريات تتراوح أعمارهن بين 21 و50 عاماً.



3. أثر كوفيد-19 على الوضع المالي للمرأة

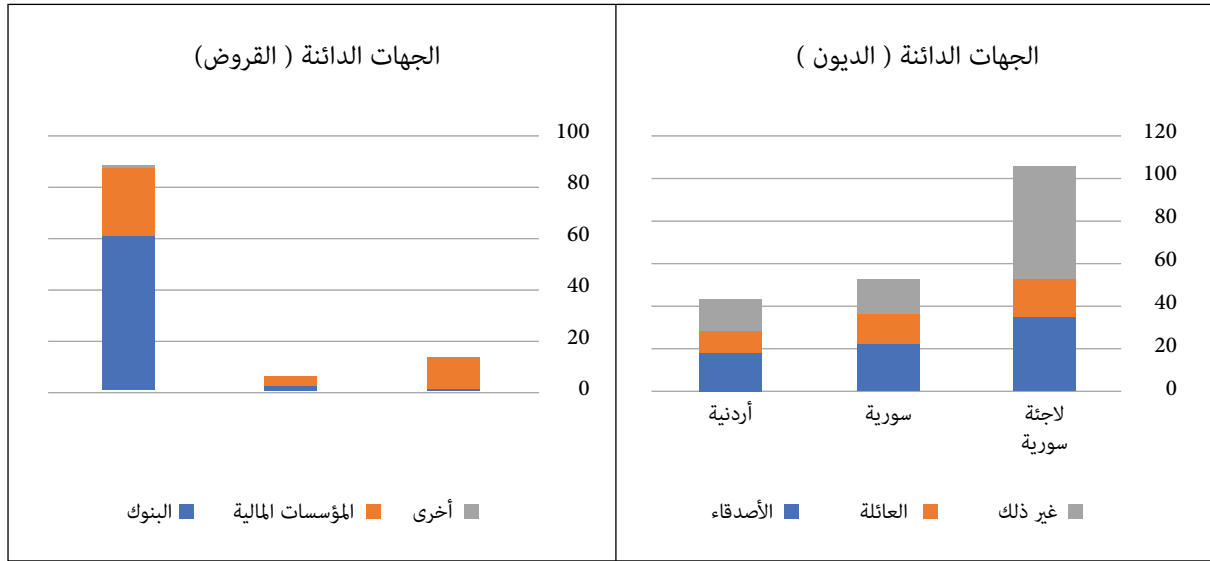
كان لجائحة كوفيد-19 أثر سلبي قوي على دخل كافة فئات النساء الخاضعات للدراسة: حيث أبلغت 64% من كافة النساء عن نفقات غير متوقعة جراء كوفيد-19. وكما هو موضح في الرسم البياني أدناه، وبالتوافق مع المعلومات التي أُفيد بها عن الدخل، فقد تأثرت النساء المتزوجات وأسرهن بشدة بالأزمة الناجمة عن كوفيد-19، وتلتهن المطلقات مباشرة. كما تأثرت العزباوات بشدة.



وعندما سُئِلن عن الكيفية التي أثرت بها جائحة كوفيد-19 على قدرتهن على سداد الدين، فقد كانت جميع الإجابات سلبية. فمن بين 205 امرأة قلن بأنهن مدينات، أفادت 82 منهن بأن الجهات الدائنة قد طالبتهن بسداد الدين خلال أزمة كوفيد-19 (8 أرامل، و19 مطلقة، و52 متزوجة، و3 عازبات).

الدائنون والمخاطر المحتملة لإساءة المعاملة

في هذا السياق، تبرز المخاطر المحتملة لإساءة المعاملة من طرف الجهات الدائنة غير المؤسسية على أنها مسألة مثيرة للقلق. فكما هو موضح في السابق، ميّزت الدراسة بين الديون التي يتم الحصول عليها من جهات دائنة غير مؤسسية، والقروض المأخوذة من جهات دائنة مؤسسية. وفي حين أن غياب الضمانات المؤسسية هو السمة المميزة للدَّين في هذا التحليل، إلا أن الانتشار الواسع للفئة "الأخرى" يدعو إلى القلق. (انظر الرسم البياني إلى اليمين)



لا يوجد إجماع واضح بين المنظمات المجتمعية الشريكة لما قد تشير إليه الفئة "الأخرى" من الجهات الدائنة ونوع الأثر الذي تتركه على المرأة. وأوضحت بعض المنظمات المجتمعية الشريكة أنها قد تشير إلى "ما يسمى بالجمعيات التي تؤسسها النساء لتوفير أموالهن الأمر الذي يمثل بديلاً ناجحاً لتجنب التعرض للاستغلال من قبل الدائنين". ومن جانب آخر، أفادت منظمات مجتمعية شريكة أخرى بسماعها عن وجود "أشخاص خطرين يخدعون النساء ويوقعون بهن في مواقف صعبة ومشاكل قانونية عبر منحهن تلك القروض وإلزامهن بشروط لسن على إدراك تام بها".

وتوافق مثل هذه التعليقات السلبية مع نتائج الدراسة الأكبر فيما يتعلق بالمطالب والتهديدات التي طالت النساء خلال أزمة كوفيد-19 ونوع الجهات الدائنة التي طالبتهن بالسداد. فمن بين 94 امرأة ذكرن مطالبة الجهات الدائنة لهن بالسداد، أفادت 82 منهن أنهن كنّ مديونات مقارنة بـ 12 من المقترضات منهن. وللأسف، أفادت إحدى النساء الأميات من المديونات بأن دائنها قد هدهدها بالسجن.

توصيات موجز السياسة

- 1- توفير المهارات للنساء. نظراً للأثر المالي السلبي جراء أزمة كوفيد-19 على الأسر في الأردن، ينبغي على الجهات المانحة والحكومة التفكير في دعم البرامج التي توفر المهارات اللازمة للتوظيف، ومسارات التوظيف التي تستهدف المتزوجات العاطلات عن العمل بشكل خاص بالإضافة لتوفير وتعزيز المهارات المالية لديهن. ويعد دعم المرأة المتزوجة لأسرتها من الناحية المادية سبيلاً هاماً لتعزيز المساواة بين الجنسين.
- 2- تعزيز برامج المساعدات النقدية. نظراً لأن جائحة كوفيد-19 أثرت سلباً على العديد من الأسر الضعيفة مالياً، فمن المهم أن تستمر الجهات المانحة والحكومة في دعم برامج المساعدات النقدية للاجئين، إذ إن الديون هي أمر واقع بالنسبة للعديد من اللاجئين السوريين اللواتي يلجأن لدعم سبل معيشتهم عبر الحصول على الدين نقداً.
- 3- بروتوكولات الإبلاغ عن حالات الإساءة فيما يتعلق بالاقتراض من مصادر غير مؤسسية. يجب على الحكومة الأردنية توفير مسارات مرجعية واضحة للتمكين من الإبلاغ عن حالات الإساءة في سياق الالتزامات المالية. ويمكن مثل هذه المسارات أن تدعم الجمعيات العاملة على أرض الواقع لتوفير الدعم ورفع الوعي بين النساء في هذا الصدد.
- 4- تعزيز المساعدة القانونية وبرامج التوعية المالية وحقوق المرأة. تعد المساعدة القانونية وبرامج التوعية المالية أدوات تمكين للنساء. ويتم تشجيع الجهات المانحة والحكومة بشدة على دعم البرامج التي تزود النساء بهذه الأدوات، إذ يتوجب عليهن معرفة حقوقهن والوصول إلى الدعم القانوني لمنع مصادر الإساءة المحتملة عند إبرام عقود الإقراض سواء أكانت شفوية أم خطية.

